DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

تأثير الخصخصة في واقع الاقتصاد العراقي (بحث في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي انموذجا)

باسمة حازم محمد
المعهد الطبي التقني المنصور، الجامعة التقنية الوسطى، العراق
البريد الإلكتروني:basema-hazem@mtu.edu.iq

عدنان ياسر محمد
المعهد التقني بلد، الجامعة التقنية الوسطى، العراق

الملخص

خصخصة التعليم هي عملية نقل وتحول كلي أو جزئي للمؤسسات التعليمية من القطاع العام الى الخاص والتي لها دور مهم في مجال التعليم وتطويره ورفع كفاءة الانتاج العلمي والمهني وتشجيع اصحار رؤوس الاموال على الاستثمار داخل البلد بقصد التوجه نحو التغيير في البناء الاقتصادي للدولة والتقليل من حجم الانفاق العام والتنوع في مصادر التمويل ، لذا تكمن مشكلة البحث في الاثار الناتجة عن خصخصة المؤسسات التعليمية من القطاع العام الى الخاص ومدى تأثيرها الاقتصادي في واقع التعليم العالي ، لذا يهدف بحثنا الى بيان توزيع الادوار بين القطاع العام والخاص في ظل برنامج الخصخصة وامكانية التحول الى قطاع تعليمي منتج من الناحية الاقتصادية والاكاديمية ، ولتحقيق هدف البحث طبق في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات اهمها :

1- عملية الخصخصة هي تغيير في الاسلوب والتشغيل لادارة المؤسسات لتتفق ومبادئ القطاع الخاص .
2-توسيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .
3-التعليم الخاص احد المرتكزات الداعمة لقطاع التعليم الحكومي وبنسبة 3% من ايراداتها الكلية .

ومن اهم التوصيات ضرورة وضع رؤية إستراتيجية قومية وطنية لمنظومة التعليم والبحث العلمي تحدد بدقة عالية دور المعرفة في تحقيق أهداف التنمية وما مطلوب من مؤسسات التعليم العالي الحكومي والاهلي بصفتها مؤسسات منتجة للمعرفة والتعليم وأن تندرج هذه الرؤية في تفاصيلها حتي تصل لمستوى الإستراتيجية في كل جامعة.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة ؛ التعليم، الاقتصاد العراقي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

The Impact of Privatization in the Reality of the Iraqi Economy

(A research in the Ministry of Higher Education and Scientific Research as a model)

Basema Hazem Muhammed
Al-Mansour Medical Technical Institute, Central Technical University, Iraq
Email: basema-hazem@mtu.edu.iq

Adnan Yasser Muhammad
Balad Technical Institute, Central Technical University, Iraq

ABSTRACT

The privatization of education is the process of transferring and completely or partially transferring educational institutions from the public sector to the private one, which has an important role in the field of education and its development raising the efficiency of scientific and professional production and Encouraging of capitals on invest within the country with the intention of moving towards a change in the economic construction of the state and Reducing the volume of public spending and diversifying the sources of funding, so the research problem lies in the effects resulting from the privatization of educational institutions from the public sector to the private sector and the extent of their economic impact on the reality of higher education. Therefore, our research aims to show the distribution of roles between the public and private sectors in light of the privatization program and the possibility of transforming into a productive educational sector from an economic and academic point of view. To achieve the goal of the research, it was applied in the Ministry of Higher Education and Scientific Research, and the research reached several conclusions, the most important of which are:

1 - The privatization process is a change in the style and operation of the management of enterprises to conform to the principles of the private sector.

2- Expanding the contribution of the private sector to economic activity.

3- Private education is one of the pillars supporting the public education sector, with a percentage of 3% of its total revenues.

Among the most important recommendations is the need to develop a national national strategic vision for the education and scientific research system that defines with high accuracy the role of knowledge in achieving development goals and what is required of public and private higher education institutions as institutions that produce For knowledge and education, and that this vision be included in its details until it reaches the level of strategy in each university.

Keywords: privatization, Iraqi economy, education, Ministry of Higher Education and Scientific Research**.**

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

1. المقدمة

قطاع التعليم العالى أحد القطاعات الحيوية التنموية ، فهو يؤثر ويتأثر بالتطورات والمستجدات المتسارعة مما يستوجب البحث عن الحلول الأكثر نجاحاً فى تقديم الخدمة التعليمية في المجتمع، فنجد أحد الحلول الحديثة التى اتجهت لها سياسة التعليم فى كثير من الدول خصخصة التعليم العالى والعمل على توسيع قاعدة الملكية ، فقد تباينت الأدبيات حول نشأة الخصخصة فمنهم من عاد بها إلى عصر ابن خلدون لحديثه عن أهمية اشراك القطاع الخاص بالإنتاج ، ومنهم من عاد بها إلى آدم سميث أبو الاقتصاد الحديث فى كتابه "ثروة الأمم" عندما نادى بالخصخصة وذلك بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية من أجل التخصيص وتقسيم العمل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلى أو الجزئى ، فضلا عن بعض الكتاب والباحثين من أعادها إلى أواخر القرن التاسع عشر عن التجربة اليابانية التى عمدت إلى إنشاء مصانع وصناعات معينة ومن ثم بيعها إلى الأفراد والشركات فساهمت هذه التجربة بتشجيع الصناعات وبوضع حجر الأساس للخصخصة [1].

الخصخصة من المنظور الاقتصادي هي الطريقة المثلى بنقل جزء من الملكية العامة للدولة والتوسع في الملكيات الخاصة رغبة في التخفيف من الاعباء الاقتصادية والمالية ، وهي من البدائل المطروحة من قبل المهتمين باقتصاديات التعليم أن يكون هناك قطاع خاص مشارك ومكمل لقطاع التعليم العالي في تقديم الخدمة التعليمية الذي يعد احد الركائز المهمة في وجود نظام تعليمي متكامل يرتقي بمستوى ابناء البلد الواحد وتخريج جيل قادر على تلبية احتياجات السوق ويكون قوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع العراقي.

وقد تفاوتت فكرة تطبيق الخصخصة من دولة لاخرى اختلافا للاسلوب المعتمد في عملية التحول فهناك ما يرى الخصخصة ليست بصالحه وهناك من يرى ان خصخصة التعليم من الامور التي تدعم عجلة الاقتصاد والتنمية كالمملكة العربية السعودية والتي اطلقت مبادرتها في خصخصة مؤسساتها التعليمية وتطويرها والنهوض بها كذلك الحال في دول العالم ، فقد نجحت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في خصخصة مؤسساتهم التعليمية بشكل جزئي ، فخصخصة التعليم لا تعني بالضرورة انتقال ملكية خدمات التعليم بالكامل للقطاع الخاص ، فمنها ما يكون بالكامل ومنها ما هو بشكل جزئي ومنها ما هو مشروط اي انتقال جزء من المسؤوليات على وفق شروط معينة متفق عليها .

ونجحت الخصخصة في ارتفاع حدة المنافسة بين القطاع الخاص وبالتالي ابتكار العديد من الاليات والنظم التعليمية الحديثة التي تؤدي الى زيادة كفاءة العملية التربوية والتعليمية ، والحد من المخاطر وتقاسمها مع القطاع العام ، لذلك كانت خصخصة قطاع التعليم احد المنافذ الاستراتيجية الرئيسة التي لا تتعارض مع السياسات المتبعة مع الدولة وتحديد سياسته التربوية والتعليمية على وفق فلسفة الدولة واتجاهاتها ، وهي ان تنطلق من مبدأ اساسي ان العلاقة بين الجامعات الحكومية الرسمية والجامعات الاهلية ليست علاقة تنافسية بل علاقة تكاملية مكملة احدهما للاخر ، فقد اعتبرت احد الروافد المكملة للتعليم الرسمي من منطلق وجود قطاع خاص ضمن اطار النشاط الاقتصادي للدولة وبذلك اصبحت من الانظمة السائدة في عالم الاقتصاد حيث طبقته وتبعته معظم دول العالم المتقدمة والنامية لزيادة المدخلات والعائد للدولة والوصول الى هدف واحد وجود القطاع الخاص ملكية داخل داخل القطاع العام .

والسؤال هل التوسع في التعليم الخاص بمراحله المختلفة هدف من اهداف الحكومات والدول، ام مبادرات شخصية من قبل الافراد يراد بها العائد الاقتصادي والربح؟ فان التوسع في التعليم الخاص سيكون في المستقبل محكوما باعتبارين غير متعارضين وهما :

اولا: ان الحكومات تسعى الى التخفيف من اعبائه مع بقاء الدولة ملتزمة بتقديم الخدمات الاساسية في هذا المجال.

ثانيا: بعض مبادرات من قبل الافراد الذين يسعون الى تحقيق مردود مادي وعائد اقتصادي ولا مانع من ذلك شرط الا يكون هذا السعي الى الربح على حساب الاعتبارات العلمية والمسئولية الاخلاقية تجاه هذا النوع من التعليم وباشراف ومتابعة الدولة .

2. منهجية البحث والدراسات السابقة

2.1 مشكلة البحث

الخصخصة من المواضيع الحديثة نسبيا ومواقف اتجاهها تتفاوت من دولة الى اخرى ومن وضع اقتصادي الى آخر تبعا لتعدد الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونظرا لما يعانيه الاقتصاد العراقي من

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

صعوبات وتحديات في جميع قطاعاته بشكل عام وقطاع التعليم العالي بشكل خاص ، لذا يشعرنا ذلك بالقلق والخطر نحو القدرة في تأمين متطلبات هذا القطاع ، فقد تركزت مشكلة بحثنا في دراسة الاثار الناتجة عن تطبيق خصخصة التعليم في العراق هل كانت ايجابية ومساندة وداعمة لقطاع التعليم الرسمي ام كانت اثارها سلبية تتطلب اعادة النظر والتدقيق في خطوات تنفيذها ومعالجة المشكلات التي تنشأ عنها ، لذا تتمحور مشكلة البحث في التسأولات الاتية :

1-ما الاحيتياجات الضرورية لقطاع التعليم والذي يتوقع ان يلبيها برنامج الخصخصة في التعليم.
2-ما ابرز المشاكل والتحديات التي قد تحصل نتيجة تطبيق الخصخصة في التعليم.
3- هل حققت خصخصة التعليم متطلبات التعليم واصبحت رافدا يمد احتياجات سوق العمل.

2.2 أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في المكانة الاستراتيجية المهمة التي احتلتها مواضيع الخصخصة كأحد اساليب الاصلاح الاقتصادي في اقتصاديات العالم ،حيث تعد من السياسات التي يتطلب نجاحها طرح ستراتيجيات واضحة المعالم من اجل الوقوف على تحقيق تكامل وتناسق بين قطاع التعليم العام والخاص بما يؤدي الى تنمية وتفعيل ونجاح ذلك القطاع رغبة في تخفيف الضغط عن قطاع التعليم العام وخلق المنافسة بينهما في تقديم الخدمة التعليمية والارتقاء بنوعية التعليم من حيث توفير كافة الوسائل والادوات والمتطلبات الاساسية للعملية التعليمية ، ومما لا شك قد تباينت الادوار والمهام المناطه لكل من قطاع التعليم العام والخاص وبيان العلاقة ذات الطبيعة التكاملية للقطاعين جنبا الى جنب في منظومة الاقتصاد الوطني كوحدة متكاملة تضمن معدلات اداء تخدم تحقيق الاهداف التنموية المنشودة ، من خلال ما متوقع ان تلعبه سياسة الخصخصة في تطوير مؤسسات التعليم وما يمكن ان تحققه من نتائج على المستوى العلمي والتطبيقي ، فضلا عن إثراء الجانب المعرفى فى مجال خصخصة التعليم العالي الذى هو احد أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية.

2.3 اهداف البحث

في ضوء تحديد مشكلة البحث واهميته يمكن تحديد اهداف البحث بالاتي:-

1-توزيع الادوار بين القطاع العام والخاص واكتساب الدولة تدريجيا الاستفادة من بعض النشاطات الاقتصادية .
2-محاولة تقليل او تخفيف الانفاق العام التي تتحملها ميزانية الدولة .
3-ابراز أهمية الخصخصة في النهوض بواقع التعليم العالي وامكانية التحول الى قطاع تعليمي منتج ومدى الاستفادة من هذه التجربة وما اضافته الى قطاع التعليم العام في العراق.

2.4 فرضية البحث

الخصخصة سياسة اقتصادية تحمل في ثناياها مزايا معينة يمكن تعزيزها وعيوبا يمكن تحجيمها لذا يتطلب ضرورة إتخاذ خطوات مناسبة لاجراء تلك العملية في القطاعات الاقتصادية في العراق ومن بينها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تعزيز وتنويع مصادر التمويل لقطاع التعليم بما ينعكس بشكل ايجابي عليه يجعله مساهما ومنتجا في تحقيق التكامل في سوق العمل إذا تم دراسته بشكل انتقائي ومدروس.

2.5 مجتمع البحث وعينته

أ- **مجتمع البحث :** تمثل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ب- **عينه البحث :** تمثلت بالبيانات المالية (الموازنة العامة للدولة) والبيانات المالية لصندوق التعليم العالي المساهمة والداعمة بنسبة 3% من ايرادات الجامعات الاهلية والمعاهد الحكومية (الدراسات المسائية) في العراق وللمدة من(2010 ولغاية 2020) .

2.6 حدود الدراسة

1-**الحدود المكانية :** طبق البحث في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة الادارية والمالية / التعليم الاهلي الجامعي في الوزارة.

2-**الحدود البشرية :** تمثلت بالبيانات المالية (تخصيصات الموازنة العامة للدولة) والبيانات المالية (صندوق التعليم العالي نسبة 3%) من ايراد الجامعات الاهلية والمعاهد الحكومية (الدراسات المسائية) في العراق للمدة من 2010 ولغاية 2020 من الدائرة الادارية والمالية في وزارة التعليم والتعليم الاهلي الجامعي في الوزارة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

2.7 الدراسات السابقة

1- الدراسات العربية

1- دراسة (المانع 2003) [2]	هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم ؟
مشكلة الدراسة	التعليم يواجه مشكلة التمويل والتي تتمحور حول الزيادة المطردة في التكلفة الاقتصادية نتيجة التزايد المتسارع في اعداد السكان وما يتطلب ذلك زيادة في المؤسسات التعليمية لتوفير فرص التعلم لكل ابناء المجتع ، فالخصخصة بالرغم من انها اصبحت مظهر رئيس للتغير في قطاع التعليم لكن لا يعني ذلك انها استطاعت اثبات نجاحها في المشكلات العلمية والاقتصادية.
هدف الدراسة	معرفة العوامل والمحددات التي تدفع بالتوجه نحو الخصخصة وهل تلك العوامل ترتبط بالاحتياجات التعليمية التي ممكن ان يتوقع ان تلبيها خصخصة التعليم .
الاستنتاجات والتوصيات	1-ضرورة التركيز على الاحتياجات التعليمية النافعة لابناء الفرد والمجتمع 2-- من ابرز الاستنتاجات هو الدافع وراء خصخصة التعليم سواء كانت اكاديمية أو اقتصادية من خلال تخفيف عبء الانفاق على الدولة . 3-الخوف من ان يخضع التعليم نحو الخصخصة متى ما تم تخصيصة على وفق متطلبات السوق بحثا عن الربح بدلا من الاحتياجات العلمية والمعرفية.

2- دراسة (نعمة وداخل ، 2019) [3]	استراتيجيات تمويل التعليم وامكانيات التحول نحو الجامعة المنتجة وتحقيق التكامل في سوق العمل تجارب مختارة مع اشارة الخاصة للعراق
مشكلة الدراسة	الاهمية التي تتمتع بها الجامعات في قطاع التعليم العالي وامكانية تحول هذا القطاع لمراكز تسويق للانتاج العلمي والمساهمة في عملية بناء الفرد والمجتمع لكن اعتماد هذا القطاع على الجانب الحكومي فقط جعله مهدد بالخطر متى ما انخفضت ايرادات الدولة وهو بدوره ينعكس على المورد البشري والتعليم والبحث .
هدف الدراسة	تحديد العلاقة بين تمويل التعليم والجامعات المنتجة وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي في العراق.
الاستنتاجات والتوصيات	1-ضرورة التركيز على مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل 2-- إعادة النظر في المناهج الحالية في الجامعات وبالتنسيق مع القطاع الخاص عند وضع الخطط التعليمية. 3--تعمل المؤسسات التعليمية على نقل الحداثة والمعرفة في ميدان العمل إلى داخل أروقتها بما يسهم في صقل وتجديد مهارات الخريجين. 4-لقطاع التعليم دور مهم وحيوي في صنع العقول والابداع وأهمية تمويل الجامعات بما يتناسب مع كل التطورات الموائمة للوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

3. الجانب النظري

3.1 مفهوم الخصخصة Privatization

الخصخصة مفردة من مفردات مترادفة تعطي المعنى نفسه ومن هذه المفردات (التخصيص والتخصيصية والتخصصية والخوصصة والمخاصة والتخاص والتخاصية) و للوقوف على مفهوم الخصخصة باعتبارها واحدة من المفردات الاكثر انتشارا نتيجة من ينظر اليها ويتعامل معها على انها منهج اقتصادي متكامل ، يقوم على تحويل النظام الاقتصادي القائم من تصنيف الى تصنيف بشكل آخر ، وبين من ينظر اليها على انها منهج اقتصادي جزئي يتضمن تعديل وتغيير بعض جزيئات الهيكل الاقتصادي القائم والنظام الاقتصادي من دون ان يترتب على ذلك تغيير للهيكل وللنظام ككل [4].

ومنهج الخصخصة يعتبر في الوقت الحاضر تطورا وانتشارا واسعا في معظم الدول نظير الظروف والتغيرات التي ادت الى ظهور وتزايد المشروعات والقطاعات الحكومية إذ لجاءت العديد من الدول الى خصخصة بعض

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

القطاعات المتصلة بتقديم الخدمات ، لتخفيف العبئ عن الدولة وتشجيع الاقتصاد المحلي وفي ذات الوقت تحسين وتطوير هذه الخدمات ، وهي بذلك يكون لها دور المراقب الحيادي مما يجعلها في وضع افضل ويكون القطاع الخاص لذلك اكثر حرصا على تحقيق الجودة ، لان نجاحه هو تحقيق توفير الخدمات وارضاء الجمهور وبالتالي سيزيد من هامش ارباحه [5] .

والخصخصة مجموعة من الاجراءات والسياسات المتكاملة وجزء من عملية الاصلاح الهيكلي للقطاع العام في البنيان الاقتصادي ، إذ تستهدف رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة العمل المؤسسي وفي اطار هذا المفهوم نجدها عملية لتحويل المشاريع العامة الى مشاريع خاصة من حيث الملكية او الادارة ، إذن هي ادارة المشاريع على اساس تجاري من خلال نقل ملكيتها كلها او جزء منها للقطاع الخاص ، لذا نجدها عملية واسعة تستهدف تغيير المسار الكلي للاقتصاد وتعديل للنظام ورسم للخريطة الاقتصادية بحيث يكون الفاعل الرئيسي فيها هو نظام السوق بدلا من الدولة ونظام التخطيط [6].

لذلك تعرف الخصخصة بانها وسيلة عن طريقها يستطيع المجتمع أن يشبع الحاجات الاجتماعية لأفراده باتباع الوسائل والطرق بأقل تكلفة ممكنة والتى تحقق أعلى عائد ممكن ، كما تعرف بأنها محاولة لإعادة قوى السوق لكى تحكم عملية الانتاج والتوزيع وتخصيص الموارد من خلال قوى العرض والطلب التي تحقق الكفاءة الاقتصادية وتعرف بانها تخلى الحكومة وتنازلها عن بعض وظائفها وأنشطتها للقطاع الخاص [7] .

وعرفت الخصخصة بأنها البيع الكامل أو الجزئي من جانب الحكومة للمؤسسات أو الأصول المملوكة للدولة إلى وكلاء اقتصاديين من القطاع الخاص ، حيث كانت عنصر أساسي للإصلاح الهيكلي في كثير من الاقتصادات النامية واقتصادات التحول [8].

ومن الطبيعي ان يكون وراء هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية العديد من العوامل والاعتبارات ، فقد تعرض الاقتصاد العالمي في العديد من دول العالم لبعض الاختلالات الداخلية والخارجية بظهور العجز المتزايد في موازنات الدول العامة وموازين المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والتزايد بنسب كبيرة في حجم الديون المحلية والاجنبية ، لذا توالت الرغبة لبعض الدول الرأسمالية في توسيع قاعدة الملكية ورفع الكفاءة الاقتصادية وتعزيز القدرات التنافسية ومن بينها انجلترا في عام 1977 عرضت شركة البترول البريطانية للبيع وشركة الطيران ومن ثم شركات المياة والكهرباء وغيرها ، وقد حفز كل من البنك الدولي وصندوق النقد بتحفيز الدول ورغبتها في سلوك هذا المسلك حيث تم خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين خصخصة ما يقارب 6800 مشروع عام وخلال فترة التسعينات خصخصة ما تزيد قيمته 19 مليار دولار امريكي من المشاريع في ربوع البلدان النامية [6]. ومن ثم إنتقلت تلك التجربة الي العديد من الدول كفرنسا واليابان والأرجنتين وفترويلا والدول العربية [9]. مما ادى الى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية والنشاط الاقتصادي كالتخصيص الجزئي لشركة الاتصالات في السعودية والدول العربية وشركات الكهرباء والموافقة على البرنامج التنفيذي في توسيع خطوط السكك الحديدية ، وقيام وزارة الصحة بتقديم عروض التخصيص لعدد من مستشفياتها وسعي وزارة التربية والتعليم إلى تشجيع القطاع الخاص على التوسع الى التعليم الاهلي ، وقيام وزارة المياه والكهرباء بإشراك القطاع الخاص في إنشاء محطات تحلية مياه مصغرة[10] .فضلا عن الدعم والسماح لشركات الاتصالات المتعددة بامتلاك البنة التحتية للإنترنت [11] .

وتثير الفجوة غير المتوقعة بين الخصخصة من الناحية النظرية والتنفيذ المحدد هنا قضايا عملية لصانعي السياسات في مواجهة [12]. الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة المشاريع الإنتاجية في المجتمع ، لغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لتلك المشاريع ، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذا تتضمن الخصخصة عددا من العناصر أهمها [13] :

أ- **العنصر الاول** والاهم هو تغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة ، لتتفق مع مبادئ القطاع الخاص ، والتي تتمثل في إتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء ، والاعتماد على الأسعار الإقتصادية في حساب المنافع والتكاليف ، وتبنى نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد ، وعليه يمكن أن يتحقق هذا المعنى للخصخصة (على المستوى المحلي) بإسناد المشروعات العامة إلى وحدات قطاع خاص ، طبقاً لعقود إدارة مع احتفاظ الدولة بملكيتها العامة ، كما يمكن أن يتحقق بتأجير هذه المشروعات العامة لوحدات قطاع خاص لتتولى تشغيلها وإدارتها مقابل الأرباح بنسب معينة يتم الإتفاق عليها كما يتحقق بمساهمة وحدات القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي في رأس مال هذه المشروعات مع اشتراكها في الإدارة .

ب- **العنصر الثاني** ان الخصخصة لا تقتصر على مجرد تحويل ما بيد القطاع العام إلى حوزة القطاع الخاص

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

وإنما العمل على زيادة الدور الذي يوكل إلى القطاع الخاص المحلي في خطط التنمية على المستويات المحلية من خلال الحوافز التي تقدم له ، بحيث يستحوذ على النصيب الأكبر من الإستثمار والعمالة والنواتج على المستوى المحلي .

ت- **العنصر الثالث** نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام المحلي إلى القطاع الخاص ، إذ يتم النقل بأكثر من أسلوب مثلا بيع الشركات العامة إلى مستثمر واحد ، أو مجوعة من المستثمرين ، أو طرح أسهم هذه الشركات للبيع إلى الجمهور، أو إرجاعها لأصحابها ، أو أي اسلوب من هذه الأساليب.

3.2 المحددات والصعوبات في تنفيذ عملية الخصخصة

يمكن القول ان من الصعوبات والمحددات التي تواجه تنفيذ عملية الخصخصة في الواقع تتمثل[14]:

1-**القوى السياسية :** من المحددات الاساسية والضرورية وجود قوى سياسية قادرة على المضي بعملية الخصخصة وتحمل كل اثارها الجانبية ، فعملية الخصخصة وسياسات الاصلاح الاقتصادي لها اثرا سلبيا في بداية الامر كالبطالة وزيادة عدد الرافضين لتلك السياسات التي تكون غير مجدية في البداية.

2-**سوء الادارة :** السير بمقاومة المسؤولين الاداريين لافكار الخصخصة والحرص على مصالحهم دون اعطاء الاولوية للمصلحة العامة ،حيث اكتسب المجتمع العراقي ظاهرة فساد ولعقود طويلة بإضفاء المحسوبية والانتماءات الجانبية مما ادى الى وصول كوادر غير مؤهلة الى المناصب الادارية واصبحوا من ذوي الامتيازات وسد يهدد عمليات الخصخصة التي تربط ما بين الادارة والكفاءة الانتاجية .

3-**الاجهزة الرقابية :** ضعف تلك الاجهزة الرقابية التي لها صفة الاستقلال إذ تضطلع بمهمة الرقابة على المشاريع المحولة للقطاع الخاص مع مراعاة الاسعار المفروضة على السلع والخدمات التي تقوم تلك المشاريع بتوفيرها [15].

4-**الاطر القانونية :** جمود الاطر القانونية الذي تعمل فيه المشاريع الخاصة ، إذ تحتاج عمليات الخصخصة الى الغاء بعض التشريعات وتعديل البعض الاخر في شتى المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والادارية بما يتعلق بجذب الاستثمارات الاجنبية وقوانين العمل والتأمينات والضرائب.

5-**الاسواق المالية الفاعلة :** معاناه وضعف الاسواق المالية التي يتم من خلالها بيع اصول وممتلكات الشركات والمؤسسات وخصخصتها مقارنة مع الدول العربية والعالمية ، إذ لا تتوافر التقنيات والامكانيات والقواعد العالمية التي تضمن سير العمليات بسلاسة وشفافية .

3.3 اهداف الخصخصة

كل دولة تستطيع تحديد الاهداف المرجو تحقيقها من عملية الخصخصة وفقا لاولويات نظام اقتصادها والظروف التي تمر بها ، والخصخصة ليست هدف بحد ذاتها ولكنها احدى وسائل الاصلاح الاقتصادي لذا يتطلب تحديد الاهداف المرجوه من تطبيق الخصخصة قبل ان نضع اولويات تلك الاهداف وتحديد نوعها مالية كانت او اقتصادية فالاهمية النسبية لكل هدف يتحدد بها اساليب الخصخصة التي يجب اتباعها في عملية التحول [16]. ومن اهم تلك الاهداف :-

1-توسيع قاعدة الملكية لفسح المجال امام القطاع الخاص بان يعمل على زيادة ورفع الكفاءة الانتاجية بما يعزز من النمو الاقتصادي [17].

2-تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة وتوسيع حجم القطاع الخاص والاعتماد عليه أكثر في عملية النمو والتنمية وتمكين الدولة من توفير موارد مالية لتمويل أنشطة أخرى وبالتالي تخفيف الأعباء المالية للدولة التي تسببها شركات القطاع العام الخاسرة نظرا لضعف الاداء الاقتصادي للمؤسسات المملوكة فيها [18].

3-تقليص الحاجة للقروض الاجنبية لتمويل مشاريع جديد او حالية او مستقبلية [19].

4-توسيع السوق المحلي من خلال توجيه الاستثمارات الخاصة نحو استثمارات طويلة الاجل.

5-تحسين كفاءة الوضع المالي للدولة من خلال الاستفادة من بيع المؤسسات الحكومية [20] .

6-تقليص تدخل الحكومة وزيادة سرعة اتخاذ القرار وادخال المنافسة وتعزيزها [21].

3.4 الخصخصة في الاقتصاد العراقي

اختيار الطريقة الملائمة للخصخصة يكون مقيد بمتغيرين ، ما هو الهدف من الخصخصة ؟ وما هي خصائص المشروع الذي يتضمنه برنامج الخصخصة ، نجد ذلك من خلال تحليل بيئة المشروع بما فيها من فرص

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

وتهديدات ومستوى الاداء الداخلي بما فيه من نقاط قوة وضعف ، فاذا كان الهدف توسيع قاعدة الملكية الخاصة وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين في كافة المجالات ، أو يكون الاستفادة من الخبرات التقنية والادارية مثل عقود الادارة كطريقة ملائمة للخصخصة ، او خصائص المشروع الذي يراد به خصخصته فيجب دراسة السوق والمتغيرات البيئية والتنبؤ بظروف المشروع في المستقبل مثلما يحدث في دول العالم في مجالات الصحة والتعليم والتأمين والخدمات القانونية والمحاسبية والاقتصادية ويكون هذا من خلال احلال القطاع الخاص بدلا من دور الدولة في اداء النشاط ، بما يؤدي الى المفتاح المناسب لوجود طريقة مناسبة لتأهيله لبرنامج الخصخصة [22] فالخصخصة ظاهرة مهمة في العديد من البلدان ، لا سيما على مدى العقدين الماضيين إذ يُنظر إليها على أنها وسيلة لتحديث اقتصاد البلد وتقليل التدخل السياسي والحكومي في النشاط الاقتصادي [23].ومن الاساليب المتبعة في تنفيذ الخصخصة [24] :-

1- البيع العام والخاص لأسهم الشركات المملوكة للدولة .
2- الاستثمار الجديد في الشركات المملوكة للدولة .
3- بيع وحدات القطاع العام .
4- التعاقد أو خصخصة الإدارة .
5- السماح للقطاع الخاص بمزاولة نشاطات يحتكرها القطاع العام .

نجد أن مصطلح الخصخصة من أهم المصطلحات على الساحة الاقتصادية العالمية بعد تصاعد الدعوه في مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص نتيجة الركود الاقتصادي الشديد ، وفي وقتنا هذا أصبحت الخصخصة من البنود الأساسية التي يتبناها كل من الصندوق والبنك الدوليين كإحدى المعالجات لوضع الدول النامية ، فالتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يعني إلغاء القطاع العام إذ لا يمكن إن ننكر جوانبه الايجابية من الناحية النظرية و العملية ، وكحقيقة من حقائق الحياة فالقطاع العام موجود بغض النظر عن الاديولوجيات والنظام الاجتماعي السائد حيث لا ينبغي بيع منشئات أو مؤسسات القطاع العام بصورة كاملة إلى القطاع الخاص ونجد ذلك خاصة في الاقتصاديات النامية إذ إن القطاع الخاص في الدول النامية ومنها العراق لم يكن قادراً على القيام بالدور الذي لعبة القطاع الخاص في الدول المتقدمة ، حيث أن السياسة الاقتصادية في العراق تعرضت إلى تغيرات و تحويرات كبيرة بسبب الإحداث السياسة العديدة التي مر بها البلد فضلا عن عدم وضوح ادوار كل من القطاع العام والخاص في النشاط الاقتصادي[25].

3.5 خطوات التغيير في بنية الاقتصاد العراقي

الهدف من اتخاذ عدد من الخطوات لأجراء بعض التغييرات في بنية الاقتصاد العراقي للقيام بإصلاحات اقتصادية من خلال [26]:

1- تبني استراتيجية شاملة للأنشطة الاقتصادية المختلفة بما يحقق الاستخدام الأمثل للطاقات الانتاجية وتحقيق الكفاءة الممكنة للأجهزة والموارد المختلفة في ظل إدارة اقتصادية واعية .
2-توفير واعتماد الجدوى الاقتصادية في مشاريع الدولة كافة .
3-التخلص من الفائض واعادة توزيع الموارد البشرية على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة بما يتلائم مع المهام الأساسية التي تضطلع بها هذه القطاعات
4-الغاء الحلقات الإدارية غير الضرورية من الهياكل التنظيمية للدولة وأجهزتها ، خاصة في المؤسسات الاقتصادية الانتاجية .
5- النظر في القوانين والصلاحيات والتشريعات التي تنظم سير العمل بالجهاز الاداري بهدف تطويرها وتبسيطها وازالة ما يتعارض مع متطلبات عملية التغيير والتحول .
6-اعادة التوازن بين الأدوار التي يجب أن يضطلع بها كل من قطاعات الدولة وخاصة القطاع الخاص في المجالات الانتاجية ، بما يحقق فاعلية أكبر في استثمار الموارد وقوى الانتاج في المجتمع، خاصة وأن هذه المرحلة تتطلب أن يكون للقطاع الخاص دورا اقتصاديا هاما .

3.6 البيئة الملائمة لإنجاح عملية الخصخصة

لكي تحقق عملية الخصخصة النجاح في تحويل ملكية القطاع العام الى الخاص يتطلب عدد من العوامل والمكونات باعتبارها مقومات للعملية وهي [27] :-

- **البيئة السياسية :** توفير بيئة سياسية مشجعة للقطاع الخاص تتمثل بسلطة مختصة في تحقيق الكفاءة في الاداء

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

وتركيز اهتمامها في قضايا تدعم القطاع والتحفيز في تحقيق الارباح المنشودة.

➢ **البيئة الاقتصادية :** تتركز اهميتها في عملية التحول للملكية من خلال مجموعة من الاجراءات والتي لابد من اتخاذها من قبل الحكومة لتحقيق تحويل ناجح لهذا القطاع من خلال :-

1-تحديد الاسعار والاجور

2-المنافسة في مزاولة النشاط الاقتصادي

3-خلق بيئة مصرفية ملائمة لتسهيل عمل مستثمرين القطاع الخاص وتشجيع السوق المالية العراقية

4-تحرير التجارة الخارجية وما يرتبط بها قيود ومحددات

➢ **البيئة الاجتماعية :** تتطلب توعية افراد المجتمع لهذه العملية وما لها من فوائد على المستوى العام للاقتصاد وللامد البعيد وبالتالي فان الفوائد تعود عليهم بشكل كامل رغم الصعوبات الموجودة.

➢ **البيئة القانونية :** وتتمثل بمجموعة من القوانين والتشريعات ومراعاة عدم تعارضها مع بعضها

➢ البيئة الادارية : تتضمن بتشكيل لجان وهيئات ادارية تتولى مسؤوليات ومهام نقل الملكية بكل شفافية ونزاهة لكلا القطاعين العام والخاص لمراحل نجاحهما.

➢ **نقل المخاطر :** غالبًا ما ترغب الحكومات في نقل مخاطر بعض المشاريع إلى القطاع الخاص ، من خلال التعاقد على خدمات معينة إذ يقوم القطاع العام بتبادل المخاطر المرتبطة بهذه الخدمات مقابل مبلغ نقدي وهنا يحصل القطاع الخاص على المكافآت المالية مقابل القيام بهذه الخدمات ، ولكنه يتحمل أيضًا مخاطر أن هذه الخدمات ستكلف أكثر أو تستغرق وقتًا أطول لتقديمها مما هو متوقع عند الموافقة على القيام بها فضلا عن مواجهة القطاع الخاص مخاطر تمويل رأس المال إذا وافقوا على تمويل المشاريع ، من خلال الموافقة على هذه الأنواع من الصفقات تكون الحكومات أكثر قدرة على إعداد الميزانية لأن النفقات المستقبلية أقل تغيرًا (الجودة ، تمويل رأس المال ، الصيانة ، مخاطر سياسية ... الخ) [28] .

3.7 التعليم في العراق

الفرد المتعلم هو العنصر الفعال في النهوض الشامل للمجتمع ، وعملية التنمية والتقدم تقاس بما انجزته الحكومة والمجتمع من تعليم وتثقيف لابنائها ، فضلا عن ما وضعته من خطط وبرامج تعليمية تساعدها على تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إذ ايقنت العديد من الدول أهمية التعليم وارتباطه بعوامل النهضة والتقدم حيث اصبح الانفاق على التعليم في المؤسسات التعليمية استثمارا حقيقيا ، فالتعليم هو إداة رئيسه لتنمية وتقدم الموارد البشرية المطلوبة لسوق العمل وكجزء من سياسة التنمية الشاملة في المجتمع ، فعملية التنمية هي تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجهها نحو العمل المشترك مع الهيئات والمؤسسات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل معظم المشاكل ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة وهذا لا يتحقق إلا بتضافر الجهود نحو تحقيق الأهداف، إذ لم يعد دور المؤسسات التعليمية (الجامعات والمعاهد) مقتصراً على مواجهة التحديات والمتغيرات الآنية فقط، بل وحتى امتد إلى الاستشراف والتنبؤ بالمستقبل واتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لها من خلال تطبيق خطط التنمية وبرامجها وإسداد النصح لتفادي هذه المشكلات ومن اهم المتغيرات والتحديات حيث بات معلوم للجميع ان قوة المعرفة اصبحت تجارة لها عائدها ومردودها العالي والاعتماد عليها كقيمة اكثر من الاعتماد على عوامل الانتاج الاخرى ، فضلا عن ثورة الاتصالات والتكنولوجيا والتقنيات الرقمية والتي هي محرك فاعل للتطور الاقتصادي والاجتماعي والعولمة والتزايد المتسارع للسكان وتزايد أعداد الطلاب التي تفوق الإمكانات المتاحة مما ألقى على المؤسسات التعليمية مسؤوليات وأعباء جديدة أهمها ضرورة إعداد برامج منوعة مثل التعليم المبرمج، والتعليم بالمراسلة، والتعليم المفتوح فضلا عن استخدام العديد من الوسائل التعليمية المصاحب لهذه البرامج، مثل الحقائب التعليمية، والإذاعة والتليفزيون، والحاسب الآلي، والفيديو وغيرها، والعراق في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية عام 1991 وحسب تقرير اليونسكو كان يمتلك نظام تعليمي يعتبر من افضل انظمة التعليم في المنطقة فضلا عن نسبة القادرين على القراءة والكتابة في فترة السبعينات والثمانينات كانت عالية [29] .

ويتفق الباحثان مع سبق انه لا يغيب عن الفكر الدور المهم الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في منظومة البحث والتطوير في أي بلد والتي تنشد الى الرقي والتقدم، مما تطلب ذلك التعاون الوثيق بين الجامعات والمؤسسات المختلفة من اجل الوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة ، وتحديد الهدف نحو مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم برقي وتقدم مجتمعاتها والتنسيق فيما بينها لتحقيق غايات وأهداف مشتركة

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

تعود بالنفع والفائدة على جميع الأطراف ذات العلاقة من جهة أخرى .

وتنقسم جامعات العراق إلى أربع أقسام أساسية [30] :

- الجامعات الحكومية وتكون مملوكة للدولة .
- جامعات إقليم كردستان توجد ضمن حدود إقليم كردستان ومملوكة لحكومة الإقليم.
- الجامعات والكليات الأهلية والخاصة غير المملوكة للحكومة لكنها قد تكون مملوكة لمؤسسات غير حكومية ونقابات ومنظمات عامة أو خاصة أو حتى جامعات مرتبطة بمؤسسات غير عراقية.
- الجامعات والكليات العسكرية وكليات الشرطة غير المرتبطة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تشرف عليها وزارتا الدفاع والداخلية
- وكليات ديواني الوقفين السني والشيعي.

وادناه الجامعات العراقية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجدول 1:

جدول 1 يوضح الجامعات العراقية الرسمية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ت	اسم الجامعة	سنة التأسيس
1	جامعة بغداد	1958
2	الجامعة المستنصرية	1963
3	جامعة البصرة	1967
4	جامعة الموصل	1967
5	الجامعة التكنولوجية	1975
6	جامعة الكوفة	1987
7	جامعة تكريت	1987
8	جامعة القادسية	1987
9	جامعة الانبار	1987
10	الجامعة العراقية	1989
11	جامعة بابل	1991
12	جامعة النهرين	1993
13	جامعة ديالى	1998
14	جامعة كربلاء	2002
15	جامعة ذي قار	2002
16	جامعة كركوك	2003
17	جامعة واسط	2003
18	جامعة ميسان	2007
19	جامعة المثنى	2007
20	جامعة سامراء	2014
21	جامعة سومر	2014
22	جامعة القاسم الخضراء	2014
23	جامعة نينوى	2014
24	جامعة الفلوجة	2014
25	جامعة جابر ابن حيان	2014
26	جامعة تلعفر	2014
27	جامعة البصرة للنفط والغاز	2014
28	جامعة الحمدانية	2014
29	جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2014
30	جامعة الكرخ للعلوم	2014
31	جامعة ابن سينا للعلوم الطبية والصيدلانية	2014
32	الجامعة التقنية الشمالية	2014
33	جامعة الفرات الاوسط التقنية	2014
34	الجامعة التقنية الجنوبية	2014
35	الجامعة التقنية الوسطى	2014

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

ومن الجدول اعلاه يتبين لنا اعداد المؤسسات التعليمية التي تقوم بالدور التربوي والتعليمي في العراق إذ يرى الباحثان ان التعليم العالي والبحث العلمي هو احد أهم الركائز الاساسية المساهمة في تكوين الفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل وضمان التطور السليم للمجتمع في مسيرته العلمية وطموحاته في التقدم والرقي بمختلف ميادين الحياة فقد واجهه العديد من التحديات والصعوبات التي تقوده الى تحقيق اهداف التنمية والتطور الاجتماعي والثقافي ، حيث تأثر التعليم في العراق بكافة مراحله الدراسية ومؤسساته التعليمية وبشكل كبير خاصة بعد احداث عام 2003 .

لذلك عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الآونة الاخيرة على وضع خطة ثلاثية الابعاد للارتقاء بواقع التعليم والعمل على حل المشاكل والعقبات التي تواجه التعليم للوصول قدر الامكان لمستوى الدول المتقدمة ، من خلال التنسيق مع الوزارة والجامعات والمعاهد الحكومية والاهلية على مستوى الدراسات الاولية والدراسات العليا خاصة بعد الظروف الصعبة وما مر به البلد من ظرف صحي تمثل بجائحة كورونا العالمية بوضع الحلول والمعالجات وما بين الرصانة العلمية والتربوية وسمعة التعليم في العراق من خلال اختيار القيادات الجامعية على وفق معايير الكفاءة والنزاهة فضلا عن دور الجامعات والكليات الأهلية التعاون باعتبارها شريك أساس في تطوير التعليم العالي في العراق من خلال تبادل الخبرات وتكوين المجاميع البحثية وعقد المؤتمرات وورش العمل، من أجل أن تكون هذه الجامعات في المستقبل القريب رافدا إضافيا للتنمية البشرية والاقتصادية في العراق [31] .

ولكي يحظى قطاع التعليم في العراق بكل مؤسساته وتخصصاته العلمية والمعرفية والادبية والتقنية يجب وضع مجموعة متنوعة من الحلول والمقترحات لمواكبة التطورات واستشراف المستقبل ومنها[32]:-

1- العمل على وضع رؤية ستراتيجية واضحة المعالم لها دور في تحقيق الاهداف التعليمية .
2- التوجه نحو الريادة الابداع التكامل وتحقيق التوافق بما ينسجم مع الجامعات العالمية وازالة كل المعوقات في سبيل تنفيذ الاهداف المتوخاة .
3- رصد التخصيص والتمويل المالي الكافي ضمن الموازنة العامة للدولة والمخصصة لقطاع التعليم في العراق .
4- محاربة الفساد وهو العامل الاساس وذو اثر عميق على نظام التعليم بما يؤدي الى ارباك العملية التعليمية والبحثية برمتها.
5- الاستقلالية التامة في التخطيط واتخاذ القرارات للجامعات والمعاهد ضمن الاستراتيجية المرسومة لقطاع التعليم العالي .
6- وضع معايير الجودة وتحديث المناهج الدراسية والمواكبة بما يتناسب مع التطورات والمناهج العالمية .
7- اعتماد مبدأ الديمقراطية في العمل بعيدا عن كل التداخلات السياسية والصراعات الاخرى.
8- استعياب العناصر العلمية الكفوءة من الاساتذة وجميع العاملين ضمن نطاق التعليم والتي تحمل الرؤية الواضحة لواقع التعليم العالي والبحث العلمي واتجاهاته المستقبلية .

3.8 خصخصة التعليم في العراق

التعليم رسالة تربوية وليس خدمة مادية كسلعة ، فهو المحرك الاساس في تأهيل وإعداد القوى البشرية المنتجة ، فقد اصبح الحديث عن الخصخصة في التعليم لا يقتصر على مجرد امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية بل يجب ان تستند الى فكر تربوي ينسجم مع مصالح الفرد والمجتمع على حد سواء والا يجب مكافحتها وتوقفها في قطاعتنا التعليمية والتربوية بكافة مراحلها ، وبما انها اضحت مظهرا رئيسا للتغيير في النظام التعليمي لذا يجب ان توضع في ميزان تربوي يتوافق مع ثقافته [33] . والواقع أن خصخصة التّعليم هي من المفاهيم الحديثة التي يقصد بها تحويل ملكية المؤسسات التعليمية الحكومية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبالتالي انتقال جزء من ملكية الحكومة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلى الملكية الخاصة ، ومشاركة ذلك القطاع بالمشاركة في أنشطة المؤسسات التعليمية بشكل فاعل[34] . ومن أنواع الخصخصة في التعليم [35] :

1- خصخصة التعليم الكامل: انتقال ملكية كافة مسؤوليات التعليم ومؤسساته إلى ملكية القطاع الخاص.
2- الخصخصة الجزئية في التعليم : انتقال عدد من مسؤوليات التعليم إلى القطاع الخاص، والمشاركة مع القطاع الحكومي لتحقيق الأهداف المتوخاة.
3- الخصخصة المشروطة في التعليم: انتقال بعض مسؤوليات التعليم إلى القطاع الخاص ضمن شروط متفق عليها مع القطاع الحكومي .

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

ويتفق الباحثان انه مما لا شك تعد فكرة خصخصة التعليم العالي المملوك من قبل الدولة تمثل الحل للعديد من المشاكل التي تواجه ذلك النظام والمجتمع لذا فأن الخصخصة في التعليم العالي ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية ، وتعد محركا مهما من محركات التنمية وجزء اساس من القطاع الخاص الذي تحرص وزارة التعليم العالي دعمه وتمكينه من اجل الوصول الى معالجة الفجوات التنموية، واستيعاب الزيادات السكانية في العراق ، فقد شهدت السنوات الاخيرة الكثير من الاستحداثات للجامعات والكليات الاهلية، من اجل استيعاب مخرجات التعليم الاعدادي بفروعه كافة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار مؤشرات مهمة اخرى كالفقر والبطالة وحاجة سوق العمل من الاختصاصات المطلوبة ، لذلك يتبادر لنا من خلال ما سبق التساؤل عن :

1- افتتاح الدراسات المسائية في الجامعات الحكومية ، وما حلولها وتحدياتها:

تعتبر الدراسات المسائية سياسة ذات ابعاد تربوية عديدة تأسست في الجامعات العراقية منذ تسعينات القرن الماضي محاولة وحاجة ضرورية تتطلبها المصلحة العامة من قبل الدولة لفتح منفذ لتمويل التعليم الجامعي واستيعاب اعداد الخريجين بالامكانات التي تمتلكها الجامعات نفسها وكونها كذلك مصدر دخل جيد للاساتذة في ذلك الوقت ، وفتحت فرصة سانحة للموظفين غير المتفرغين وخريجي المعاهد والدراسات الاعدادية الذين تجاوزت أعمارهم السن القانوني والذين لا تسمح لهم معدلاتهم بالقبول بحسب الاختصاص العلمي الذي يرغبون فيه [36] . والدراسة المسائية او الدوام الجزئي في الجامعات سمحت للموظف بتوسيع آفاقه أكاديميا، وتوفير مهارات تنظيمية ومهنية والحصول على قدر كبير من المعارف وايجاد فرص العمل [37] . وقد طرحت عدة حلول ومقترحات منها [38]:

أ- الرقابة الكمية والنوعية والمتابعة من قبل القائمين على الدراسات المسائية للوقوف على اهم ما يعترض القبول في الدراسات المسائية من تحديات ومشاكل والعمل على معالجتها مع ادارات الجامعات والمعاهد الحكومية كونها مصدر دخل وتمويل مالي قادر على مساعدة جامعات التعليم العالي في تطوير البنية التحتية وشراء الاثاث والمستلزمات والمعدات والاجهزة بسبب ما يعانيه البلد ضمن الموازنة العامة للدولة.

ب- ان يكون القبول في الدراسات المسائية على وفق نظام مؤطر ومنظم وانسيابية تقدم الى وزارة التعليم بالقبول المركزي.

ت- ان لا يكون هناك تعارض ومؤثر على الدوام في الدراسات المسائية على الدوام في الدراسات الصباحية بحيث لا يكون هناك بخس في حق الطالب في المحاضرات بحصوله على المادة العلمية بالشكل الملائم والمطلوب.

ث- توفير الخدمات والمستلزمات في جامعات التعليم العالي والاساتذة المختصين كون القبول في الدراسة المسائية هي مصدر دخل مالي يدفعه الطلاب.

ج-عدم التهاون والقبول والردع من قبل ادارات الجامعات ببعض الحالات غير اللائقة والمقبولة في الحرم الجامعي كالغيابات وعدم التواجد والغش وسوء الاخلاق والعلاقات الشخصية والمحسوبية والانتماءات .

2- تغول التعليم الاهلي في العراق وما هي ضروراته واسبابه، وهل هو حل أم أزمة .

ان التعليم الاهلي في العراق تزايد وبشكل مستمر، حيث كان عدد الجامعات الاهلية في العام 2003 لا يتجاوز 10 جامعات وتضم نحو 20,000 طالب ، أما اليوم فقد تزايد عدد الجامعات الاهلية الى اكثر من عشرة أضعاف ذلك العدد لتصل الى اكثر من 75 جامعة أهلية في محافظات العراق وبعدد طلاب بنسبة تمثل (27%) مقارنة مع اعداد الطلبة في المؤسسات التعليمية الحكومية [39]. وقد اخذ التعليم الاهلي احد منافذ لصيغ استراتيجية لا تتعارض مع دور الدولة وفلسفتها واتجاهاتها في توجيه ورقابة الجامعات والمؤسسات الاهلية وتحديد سياساتها التنموية والتعليمية من مبدأ يحقق علاقة تكامل بين التعليم الحكومي والاهلي وليست تنافسية وانما علاقة يكمل احدهما الاخر، باعتبار ان التعليم الاهلي احد الروافد المتممة والمكملة للتعليم الرسمي وقطاع مهم ضمن اطار النشاط الاقتصادي مرتبط بالظروف الموضوعية والذاتية في تطور المجتمع .

واستمرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في منح اجازات التأسيس ليصل على ما هو عليه من اعداد الجامعات الاهلية ، لكن مع التزايد السريع والتوسع للتعليم الاهلي في العراق ، يتطلب لهذا القطاع ان يكون قطاعا تعليميا غير ربحي فالربحية اساس فساد التعليم ، اي لا يكون تجاريا واستثماريا بعيد عن الجودة ومتطلبات التعليم الضرورية ، فضلا عن ان تكون جامعات التعليم الاهلية بعيدة عن المحاصصة والانتماءات السياسية والاحزاب وان تدار من قبل هيئاتها الادارية وليس من المستثمرين [40] . وادناه عدد من الجامعات الاهلية في محافظات العراق وكالاتي الجدول 2

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

جدول 2 يوضح الجامعات الاهلية في العراق / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ت	اسم الجامعة	سنة التأسيس
1	كلية التراث الجامعة	1988
2	كلية المنصور الجامعة	1988
3	كلية الرافدين الجامعة	1988
4	كلية المأمون الجامعة	1990
5	كلية شط العرب الجامعة	1993
6	كلية المعارف الجامعة	1993
7	كلية الحدباء الجامعة	1994
8	كلية بغداد للعلوم الاقتصادية	1996
9	كلية اليرموك الجامعة	1996
10	كلية بغداد للعلوم الطبية	2000
11	جامعة اهل البيت (ع) كربلاء	2004
12	الكلية الاسلامية الجامعة / النجف	2004
13	كلية دجلة الجامعة	2004
14	كلية السلام الجامعة	2005
15	كلية الكفيل الجامعة / النجف	2005
16	كلية مدينة العلم الجامعة	2005
17	كلية الشيخ الطوسي الجامعة / النجف	2006
18	جامعة الامام جعفر الصادق (ع)	2009
19	جامعة الامام جعفر الصادق (ع) / ميسان	2009
20	جامعة الامام جعفر الصادق (ع) / النجف	2009
21	جامعة الامام جعفر الصادق (ع) / المثنى	2009
22	جامعة الامام جعفر الصادق (ع) / ذي قار	2009
23	جامعة الامام جعفر الصادق (ع) / ديالى	2009
24	جامعة الامام جعفر الصادق (ع) / صلاح الدين	2009
25	جامعة الامام جعفر الصادق (ع) / كركوك	2009
26	كلية الرشيد الجامعة	2010
27	كلية العراق الجامعة	2010
28	كلية صدر العراق الجامعة	2010
29	كلية القلم الجامعة / كركوك	2010
30	كلية الحسين (ع) الهندسية الجامعة / كربلاء	2010
31	كلية الحكمة الجامعة	2010
32	كلية المستقبل الجامعة / بابل	2010
33	كلية الامام الجامعة / صلاح الدين – قضاء بلد	2010
34	كلية الحلة الجامعة	2011
35	كلية اصول الدين الجامعة	2011
36	كلية الاسراء الجامعة	2011
37	كلية الصفوة الجامعة / كربلاء	2013
38	كلية الكتاب الجامعة / كركوك	2013
39	كلية الكوت الجامعة	2013
40	كلية المصطفى الجامعة	2013
41	كلية المزايا الجامعة / ذي قار	2013
42	كلية النور الجامعة / نينوى	2013
43	كلية الفراهيدي الجامعة	2013

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

44	كلية الكنوز الجامعة / البصرة	2013
45	كلية الفارابي الجامعة	2013
46	كلية الباني الجامعة	2013
47	كلية الطف الجامعة / كربلاء	2014
48	كلية ابن حيان الجامعة	2014
49	كلية النخبة الجامعة	2014
50	كلية النسور الجامعة	2014
51	كلية الفقة الجامعة / النجف	2014
52	كلية بلاد الرافدين الجامعة / ديالى	2014
53	الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا / ذي قار	2015
54	كلية الامال الجامعة	2015
55	كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الجامعة	2015
56	جامعة أوروك	2015
57	كلية الهادي الجامعة	2016
58	جامعة البيان الاهلية	2016
59	معهد المعلمين للدراسات العليا	2016
60	الجامعة الامريكية في السليمانية	2017
61	جامعة وارث الانبياء	2017
62	جامعة جيهان / اربيل	2017
63	جامعة السليمانية	2017
64	جامعة دهوك	2017
65	جامعة العين / ذي قار	2017
66	كلية المنارة للعلوم الطبية / ميسان	2017
67	جامعة العميد / كربلاء	2017
68	كلية اشور الجامعة	2017

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ويظهر لنا مما سبق اهمية التعليم الجامعي الاهلي ودوره الفاعل ومساهمته في العملية التعليمية والتربوية لتأسيس قاعدة علمية متنوعة قادرة على بناء القدرات والمهارات وتلبية احتياجات سوق العمل المتنامي ، يتطلب ان يوجد مسؤولية وطنية تدفعنا جميعا للنهوض بالتعليم كونه ركيزة اساسية في بناء الإنسان والمجتمع سواء كان الحكومي أو الاهلي وأن ما يحتاجه التعليم في العراق هو وضع رؤية تتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة وأهدافها للمستقبل ، لكن التعليم الأهلي لا يختلف كثيرًا عن حال التعليم الحكومي فالاثنين بحاجة الى الارتقاء والتحسين ، فضلا عن تقويم التعليم الأهلي والتحقق من رصانته ، لذلك اضحى التعليم الاهلي حلا ويتطلب المتابعة والتقويم وما هي اهم الايجابيات والمقومات التي تدفعه الى الامام [41].

3.9 ايجابيات وسلبيات الخصخصة في التعليم

خصخصة قطاع مهم وحيوي كقطاع التعليم في العراق أو في أي دولة بالعالم يستدعي ان تكون خصخصته نحو موقف تربوي يتفق مع مصلحة الفرد والمجتمع ومستقبله ، ومما لا شك قد حققت خصخصة التعليم العديد من الايجابيات والفوائد للطالب والاستاذ والمجتمع ككل في مجال اعداد وخلق كوادر وظيفية وعلمية متخصصة وقادرة على قيادة الانشطة المختلفة في المجتمع [42] :-

- مساهمة الخصخصة في تقليل العبء على الموازنة العامة للدولة.
- زيادة الايرادات من خلال الاستثمار في قطاع التعليم العالي.
- رفع مستوى الكفاءة التعليمية وتعزيز روح المنافسة بين المؤسسات التعليمية وجودة الخدمات المقدمة بما يؤدي الى تطوير المنظومة التعليمية[32].
- خصخصة التعليم تقود الى اتاحة العديد من فرص العمل لكافة العاملين في ذلك المجال ، من خريجي الدراسات العليا (الدكتوراه – الماجستير) والمنتسبين الاخرين للقيام ببعض الاعمال الادارية والخدمية

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

➢ زيادة الجودة في الخدمات المقدمة والافضل بسبب المنافسة الشديدة بين المؤسسات التعليمية الخاصة.
➢ عملية التحول لا بد ان تكون مستقلة ومستوعبة لظروف المرحلة التي يمر بها البلد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وان يأخذ بالحسبان المصلحة الحقيقية لذلك التحول ولجميع الاطراف ، فضلا عن الحد من المخاطر واقتسامها بين النظام العام والنظام الخاص.
➢ قبول الطلبة الخريجين في الاختصاصات التي تتناسب ورغباتهم وطموحهم داخل العراق في الجامعات الاهلية بدلا من الدراسة خارج البلد وما يتبعه من مردودات مالية واجتماعية.
➢ فسح المجال واعطاء فرصة اكمال الدراسة لفئات الموظفين والاشخاص الاخرين ممن فاتهم فرصة التعليم (كبار السن) .

وبما ان الخصخصة مظهر رئيس للتغيير في النظام التعليمي وتتطلب ان تكون في ميزان تربوي خاص يتوافق مع الثقافة والمعرفة بما ينسجم مع الانظمة التربوية ، إذ تعد الجامعات والكليات احد روافد القطاع الخاص الذي ينصب نشاطها التربوي والعلمي في كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي واحدة من المؤسسات التي يفترض عليها اعداد جيل قادر على قيادة الانشطة الانتاجية في المجتمع لذا يجب ان تكون بمستوى علمي وثقافي فضلا عن تنوع اهدافها وانشطتها التربوية والتعليمية في خلق كوادر متخصصة في مختلف الانشطة الاقتصادية [39] .

4. مناقشة النتائج

لبيان مدى اهمية ودور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق على إرساء الاسس الصحيحة لمفاهيم المجتمع الحديث والتطلع بتفاؤل كبير للمدد القادمة فضلا عن مشاركة وأهمية التعليم الجامعي الاهلي والعمل على ضرورة انتهاج السبل اللازمة لتطويره وتحسينه وتفعيل دوره مع القطاع الحكومي التعليمي ، والتعرف على التحديات والعقبات التي قد تواجه ذلك القطاع المهم خاصة بعد الظروف التي مر بها البلد بعد احداث 2003 ولغاية الان ، وكيف يمكننا تقييم الوضع الحالي للتعليم العالي في العراق الحكومي والاهلي في سبيل الانتقال والارتقاء بتحقيق اهدافه الانية والمستقبلية.

لذا قام الباحثان بالبحث في مجال قطاع خدمات التعليم العالي للمدة من 2010 ولغاية 2020 وما تم معالجته من خلال برنامج الاصلاح للاقتصاد العراقي ومقاومة الظروف والاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بخصخصة ذلك القطاع ، وما اضافه هذا البرنامج بتحويل جزء من المشاريع أو المؤسسات من القطاع العام الى القطاع الخاص في ظل الوضع الاقتصادي للبلد خاصة بعد احداث عام 2003 ولغاية الان ، لذا يتوجب ملاحظة برنامج الاصلاح للاقتصاد العراقي هل كانت جدية وعلى اسس اقتصادية صحيحة ولها تأثير ايجابي على المستوى العام لتطور الوضع الاقتصادي ؟ أم هل ترك ذلك القطاع تحت رحمة الادارات السيئة والفساد الاداري والمالي ليثبت فشله وعدم جدواه الاقتصادي ؟

فقد تم الاعتماد على تطبيق الجانب العملي للبحث للوصول الى النتائج المتوخاة من خلال الاعتماد على البيانات المالية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة الادارية والمالية ، باخذ البيانات المالية ايرادات الموازنة العامة للدولة وتخصيصها لذلك القطاع ، لذلك نجد من الجدول 1 والشكل 1 ان مجموع مبالغ الموازنة العامة للدولة للاعوام من 2010 – 2020 بلغت (20208838705420) ، وان اقل قيمة للموازنة كانت في عام 2011 إذ بلغت (1980412391222) ، واكبر قيمة كانت في عام 2016 إذ بلغت (2792270237000) ، وهذا دليل هناك ارتفاع في تخصيص الموازنة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال السنوات التي تم اعتمادها من قبل الباحثين باعتبار ان هذا القطاع هو احد الركائز المهمة في دعم المجتمع بالكوادر البشرية المنتجة وتلبية احتياجات السوق

جدول (1) يبين مبالغ الموازنة ونسبها للمدة (2010-2020)

ت	السنة	مبالغ الموازنة	النسبة المؤية للموازنة
1	2010	1985742378613	0.10
2	2011	1980412391222	0.10

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

0.12	2436401874200	2012	3
0.13	2636573917254	2013	4
0.10	2022015876166	2014	5
0.13	2589663560000	2015	6
0.14	2792270237000	2016	7
0.12	2435273051000	2017	8
0.11	2272087028000	2018	9
0.14	2730477518000	2019	10
0.14	2730477518000	2020	11
1.00	20208838705420	المجموع	

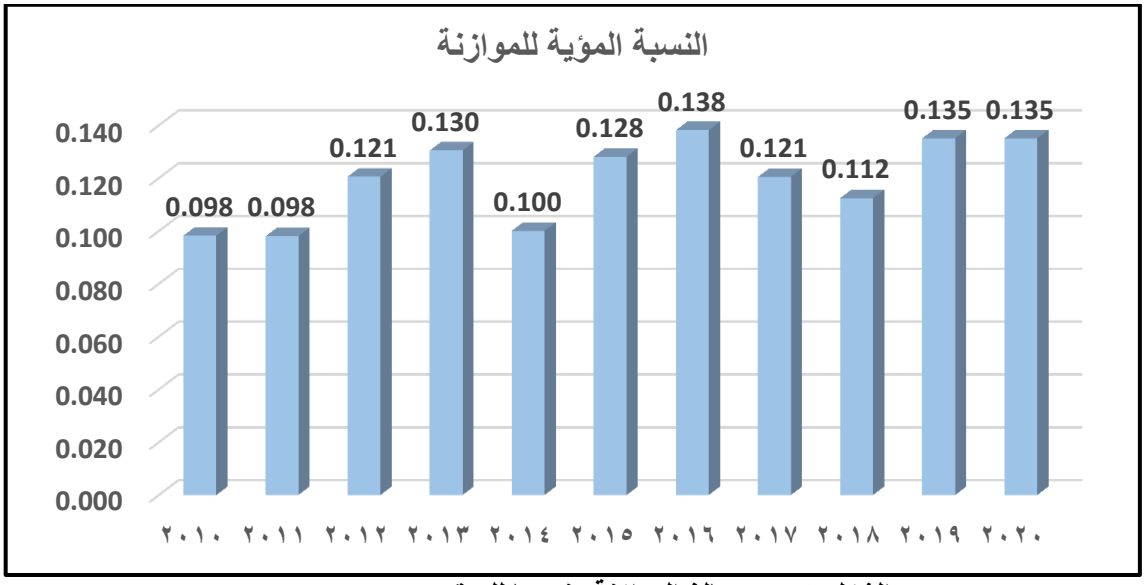

الشكل. 1 يبين مبالغ الموازنة ونسبها للمدة (2010-2020)

وقد تم اخذ البيانات المالية لصندوق التعليم العالي بسبة 3% من ايراد الجامعات والمعاهد الحكومية والاهلية الداعمة للقطاع الحكومي التعليمي ، فنجد من خلال الجدول 2 والشكل 2 ان مجموع مبالغ مساهمة القطاع الخاص (3%) من ايرادات الجامعات والكليات الاهلية للأعوام من 2010 – 2020 بلغت (62458515146) ، وان اقل قيمة لمساهمة القطاع الخاص كانت في عام 2010 إذ بلغت (296115378) ، واكبر قيمة كانت في عام 2020 إذ بلغت (16496141412) ، وهذ دليل على مشاركة القطاع الخاص الداعم والمساند لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهذا يحقق هدف البحث.

جدول 2 يبين مبالغ مساهمة القطاع الخاص ونسبها للمدة (2010-2020)

ت	السنة	مساهمة القطاع الخاص (3%) من ايرادات الجامعات والكليات الاهلية	النسبة المؤية لمساهمة القطاع الخاص
1	2010	296115378	0.005

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

2	2011	421508530	0.007
3	2012	1983215138	0.032
4	2013	776469126	0.012
5	2014	1217846406	0.019
6	2015	1557863414	0.025
7	2016	2120316629	0.034
8	2017	12393174911	0.198
9	2018	16036632145	0.257
10	2019	11860071103	0.190
11	2020	16496141412	0.264
المجموع		62458515146	1.000

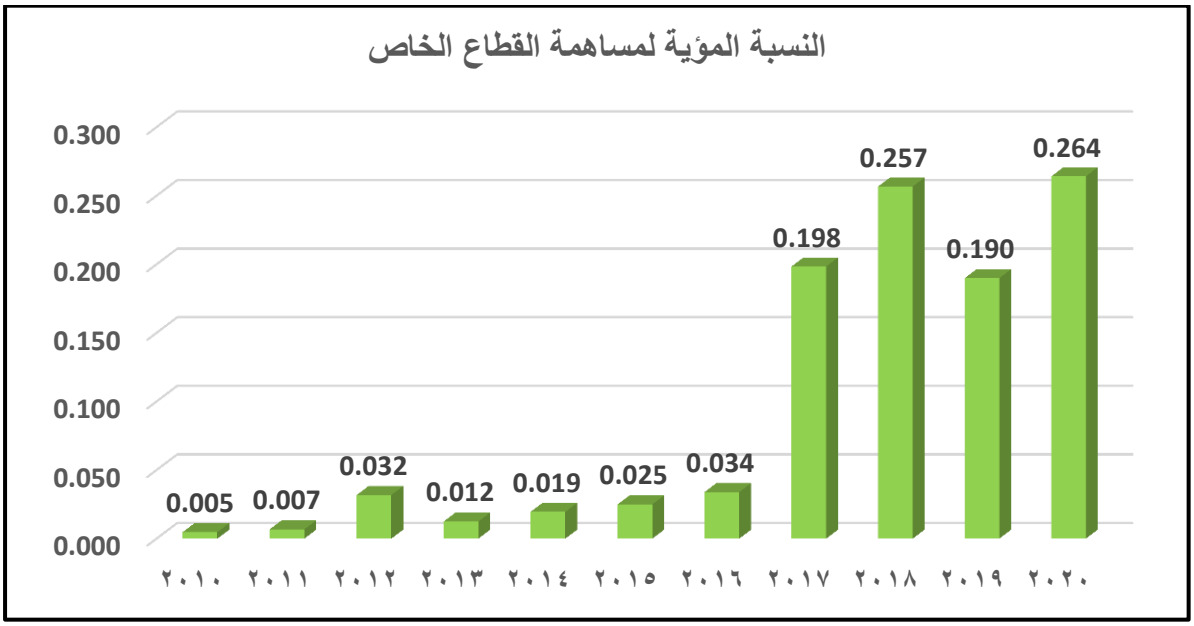

شكل. 2 يبين مبالغ مساهمة القطاع الخاص ونسبها للمدة (2010-2020)

4.1 مقارنة بين الموازنة و مساهمة القطاع الخاص

من الجدول 3 والشكل 3 نجد ان مؤشرات التحليل للمتغيرات إذ نلاحظ ان مجموع مبالغ الموازنة للمدة(2010-2020) بلغت (20208838705420) وبمتوسط حسابي (2419217759041.36) وانحراف معياري (311392004912.973) ، كذلك نلاحظ ان مجموع مبالغ مساهمة القطاع الخاص (3%) من ايرادات الجامعات والكليات الاهلية للمدة (2010-2020) بلغت (62458515146) وبمتوسط حسابي (5923577654) وانحراف معياري (6714008190) . كما نلاحظ ان مبالغ مساهمة القطاع الخاص (3%) من ايرادات الجامعات والكليات الاهلية هي سلسلة زمنية متزايدة إذ ان ادنى قيمة بداية السلسلة الزمنية عام 2010 واعلى قيمة نهاية السلسلة الزمنية 2020 ، وهذا يدل على زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص من ايراد الجامعات الاهلية والمؤسسات الحكومية (الدراسات المسائية) ودعمها لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وانفاقه

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

في توجهات اخرى تساعد على سد الاحتياجات الداعمة له ، وهذا يحقق هدف البحث.

جدول 3 يبين مبالغ الموازنة ومساهمة القطاع الخاص ونسبها للمدة (2010-2020)

ت	السنة	مبالغ الموازنة	النسبة المؤية للموازنة	مساهمة القطاع الخاص (3%) من ايرادات الجامعات والكليات الاهلية	النسبة المؤية لمساهمة القطاع الخاص
1	2010	1985742378613	0.10	296115378	0.005
2	2011	1980412391222	0.10	421508530	0.007
3	2012	2436401874200	0.12	1983215138	0.032
4	2013	2636573917254	0.13	776469126	0.012
5	2014	2022015876166	0.10	1217846406	0.019
6	2015	2589663560000	0.13	1557863414	0.025
7	2016	2792270237000	0.14	2120316629	0.034
8	2017	2435273051000	0.12	12393174911	0.198
9	2018	2272087028000	0.11	16036632145	0.257
10	2019	2730477518000	0.14	11860071103	0.190
11	2020	2730477518000	0.14	16496141412	0.264
المجموع		20208838705420	1.00	62458515146	1.000
الوسط الحسابى		2419217759041.36	0.12	5923577654	0.09
الانحراف		311392004912.97	0.02	6714008190	0.11
اقل قيمة		1980412391222	0.10	296115378	0.005
اكبر قيمة		2792270237000	0.14	16496141412	0.264

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

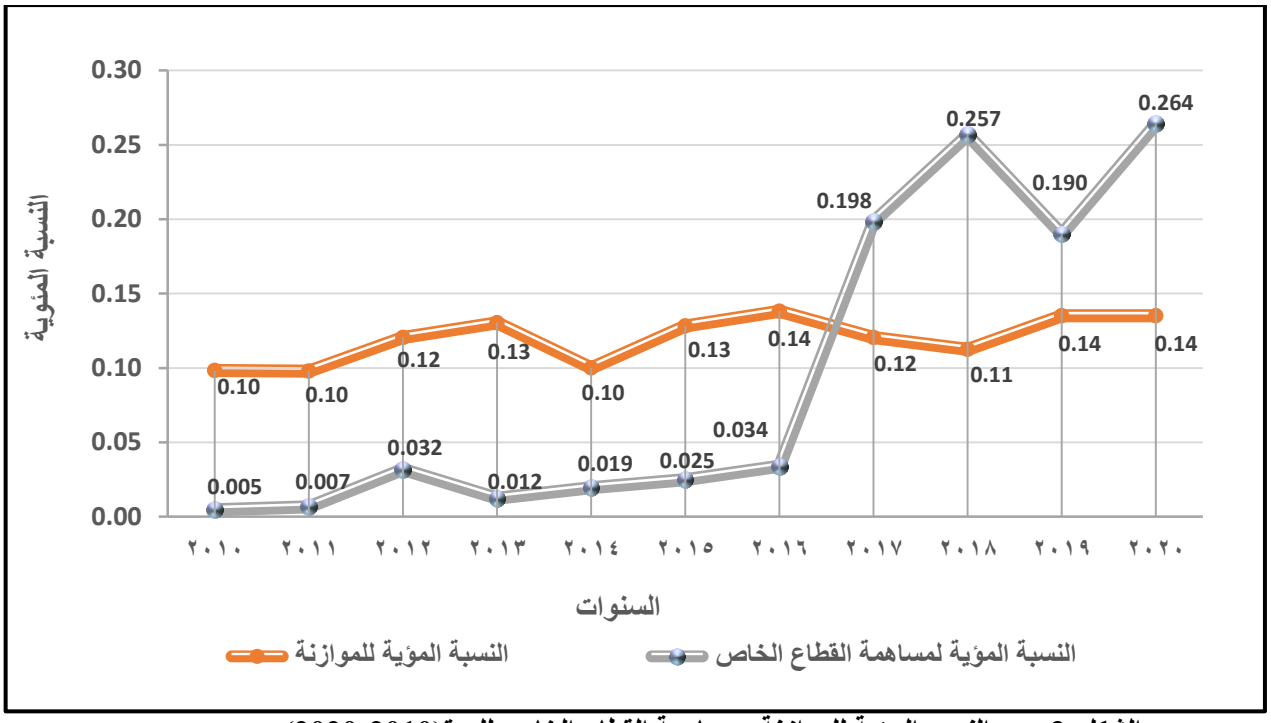

الشكل. 3 يبين النسب المؤية للموازنة ومساهمة القطاع الخاص للمدة(2010-2020)

لذلك نلاحظ من النتائج اعلاه ان خصخصة التعليم وامكانية التحول الى قطاع تعليمي منتج تعتمد على التوعية الواعية بالخصخصة ونشر ثقافتها بين أفراد المجتمع على وفق نظام مرن يستند إلى قاعدة معلوماتية لجميع أوجه فرص الخصخصة في هذا القطاع الحيوي وهذا يحقق الهدف ، فضلا عن ان يكون هناك توافر القدرة على تسويق مشاريع وبرامج الخصخصة في القطاع التعليمي وفق معايير الجودة التربوية والتعليمية والجدوى الاقتصادية ، وفي ظل إطار قانوني يراعي مبدأ العدل والمساواة وإتاحة الفرصة التعليمية لجميع أبناء الوطن ويعالج العوائق الاقتصادية والاجتماعية كافة التي تعوقهم من الحصول على فرص الاختيار لتعليم أفضل .

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات

1- التوجه نحو خصخصة التعليم كنوع من العلاج لحل المشكلات التعليمية، حيث تعمل الخصخصة على توسيع فرص التعليم العالى لمقابلة شدة الطلب الاجتماعى عليه من جهة، ومقابلة الحاجة إلى التوسع فى بعض أنواع التعليم العالى وتخصصاته التى فرضتها معطيات العصر من جهة ثانية.

2- قطاع التعليم العالي الاهلي احد المرتكزات الداعمة والمساندة لقطاع التعليم الحكومي وبنسبة 3% من ايراداتها الكلية.

3- عملية الخصخصة هي تغيير في الاسلوب والتشغيل لادارة المؤسسات لتتفق ومبادئ القطاع الخاص فهي ليست فقط تحويل الملكية من عامة الى خاصة انما هي توسيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

4- الخصخصة في التعليم الجامعي ركيزة اساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية وتمثل حل للعديد من التحديات والمشاكل التي تواجه المجتمع بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص.

5- استعياب وتعيين اصحاب الشهادات العليا (الدكتوراه – الماجستير) والعاملي في الوظائف الخدمية والادارية مما تسهم في حل ازمة البطالة في البلد.

6- توزيع الادوار بين قطاعات الدولة العامة والخاصة في بعض الانشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال فسح المجال وتشجيع الاستثمار الخاص.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

7- التخفيف قدر الامكان من الاعباء المالية التي تتحملها الدولة من خلال خصخصة القطاعات الداعمة لعجلة التنمية الاقتصادية.
8- خلق مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية .
9- محدودية المقاعد في استيعاب التعليم الحكومي الرسمي بسبب ازدياد اعداد السكان.

5.2 التوصيات

1- على الحكومة الاستثمار في راس المال البشري والعائد من التعليم وزيادة التخصيص والإنفاق من اجل تطوير القدرات والمهارات والمواهب من أساتذة وطلبة في كافة الجامعات العراقية (الجكومية والاهلية) من اجل تحقيق تنمية الاقتصادية والاجتماعية .
2- التعليم الجامعي الاهلي محركا اساس ومهم من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجناح من اجنحة القطاع الخاص الذي يجب ان تحرص الوزارة على دعمه وتمكينه، من اجل الوصولا الى معالجة الفجوات التنموية، واستيعاب الزيادات السكانية الهائلة في العراق.
3- تنويع مصادر التمويل بشرط الا تكون على حساب مستوى التعليم والمعرفة التي يتلقاها الطالب ، فضلا عن وضع منهج استثماري يساعد على تحقيق الفوائض المالية والمردودات لتوسيع نشاط المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والتطوير.
4- وضع مجموعة من السياسات والاجراءات التي من شأنها تدعم وتمكن التعليم الجامعي الاهلي من خلال التنسيق مع وزارة التخطيط التي تعمل على اعادة النظر بواقع التعليم الجامعي الاهلي ومخرجاته مع التعليم العالي الحكومي.
5- تطوير آلية تجعل من نظام التعليم مرن بالقدر الكافي حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات سوق العمل والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
6- يوصي الباحثان بضرورة تطوير العلاقة ما بين قطاعي التعليم العالي العام والخاص لتحقيق منفعة البلد من اجل بناء نظام تربوي تعليمي فضلا عن تنمية جيل جديد قادر على تلبية متطلبات سوق العمل والاختصاصات المطلوبة.
7- اعادة النظر في نمط وأساليب الإدارة الجامعية ونظامها المنظم والمؤطر بحيث يتلاءم مع أهداف التعليم الجامعي الرسمي والاهلي وتوجهاته الإستراتيجية.
8- العمل على توفير اطار ينظم العملية التعليمية والتربوية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يكون طابعه وجود قانون يوحد وينظم العمل في الجامعات والمعاهد الحكومية والاهلية بحيث يرتقي الى تجقيق الجودة والمنافسة.
9- ضرورة وضع رؤية إستراتيجية قومية لمنظومة التعليم والبحث العلمي تحدد بدقة عالية دور المعرفة في تحقيق أهداف التنمية وما مطلوب من مؤسسات التعليم العالي الحكومي والاهلي بصفتها مؤسسات منتجة للمعرفة والتعليم وأن تندرج هذه الرؤية في تفاصيلها حتي تصل لمستوى الرؤية الإستراتيجية لكل جامعات العراق.
10- اجراء التعديلات والالتزام بقانون التعليم الجامعي الاهلي رقم (25) لعام 2016 بما يساعد على طرح السبل التي تكون كفيله بتسويق الخدمة التعليمية والاكاديمية وبما يعزز من دور الجامعات الاهلية بسد الاحتياجات من الاختصاصات العلمية والشراكة والتنسيق مع مؤسسات قطاع التعليم العام.

المقترحات

1- خصخصة الخدمات التي يمكن خصخصتها في التعليم العالي دون ان يكون ضرر للمجتمع
2- الزام القطاع الخاص بتوفير تخصيصات جديدة تخدم البلد والاقتصاد والتنمية
3- العمل على ربط مخرجات التعليم العام والخاص والمنح الدراسية بحاجة سوق العمل

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

References

[1] Al-Sharif, Lulu'a Muhammad Salih (2018), Justifications and Cautions for Privatizing Higher Education, Scientific Journal of the Faculty of Education - Assiut University, Volume 34, No. 11, pages 525-558

[2] Al-Mana, Aziza (2003), does privatization meet education needs? Attitudes of educational leaders in the Kingdom of Saudi Arabia towards the privatization of public education in it, Damascus University Journal, Volume 19, Number 2, pp. 96-140.

[3] Nima, Manaf Marza and Dakhil, Alaa Abbas (2019), strategies for financing education and the possibilities of shifting towards a productive university and achieving integration in the labor market, selected experiences with special reference to Iraq, Iraqi Journal of Economic Sciences, Vol. 17, No. 61, p. 62- 86.

[4] Al-Obaidi, Ibrahim Abdel-Latif (2011), Privatization between Islamic Economy and Positive Economy - A Comparative Study, 1st Edition, Department of Islamic Affairs and Charitable Activities in Dubai, UAE.

[5] Al-Mutairi, Thamer Mallouh, Privatization in the Kingdom of Saudi Arabia: Reality, Aspirations and Security Dimensions (An Analytical Study), The Arab Journal for Security Studies, Vol. 11, No. 22, 1996.

[6] Dunya, Shawky (2003), Privatization and Reducing the Role of the Public Sector - The Position of the Islamic Economy, Third World Conference on Islamic Economics, College of Sharia - Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 2003.

[7] Abdel Wahab, Ahmed, the Concept of Privatization Methods, the Egyptian Center for Public Policy Studies.

[8] Hussein, Essam (2016), International Monetary Fund Report, Saudi Arabia.

[9] Makrib, Dia El-Din Ali (2004), the economic and social effects of the privatization experience in Sudan - a case study of the Sudanese Telecom Company Ltd., a master's thesis in economics, published, Faculty of Economic and Social Studies, Department of Economics, University of Khartoum.

[10] Al Ibrahim, Basem bin Ahmed and Sheikh, Saeed bin Abdullah and Taher, Nahid Muhammad Hassan, Developing the Relationship between the Government Sector and the Private Sector in the Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh Economic Forum, 2016.

[11] R S. J. Kesan, The Privatization of the Internet's Backbone Network, College of Law , University of Illinois at Urbana-Champaign.

[12] J. Light, (2001), the Effects of Privatization on Public Services: A Historical Evaluation, EW DIRECTIONS FOR EVALUATION, https://doi.org/10.1002/ev.10.

[13] Rahouma, Abdul Salam Masoud,(2007), Privatization Experiences and Its Effects on Raising Economic Efficiency, Journal of Economic Sciences, No. 16, http://www.abhatoo.net.ma/page-principale

[14] Thabet, Nahamdeh Abdul Hamid (2004), Promoting privatization issues (global experiences), a paper presented to the Third International Conference on Islamic Economy held at the Faculty of Sharia - Umm Al-Qura University - Makkah Al-

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

Mukarramah Al-Muharram 1425 AH, Department of Islamic Economics, College of Sharia and Islamic Studies.

[15] Oweida, Haitham Yousef (2003), Privatization in the Palestinian Economy (Applied Study in Palestinian Institutions), a master's thesis, published, the study was presented to complete the requirements for a master's degree in the Economic Policy Management Program, College of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

[16] Al-Jubouri, Sawsan Karim (2009), Privatization as a means to achieve economic reform in Iraq, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 11, Issue 3.

[17] Zubi, Akram Ali and Al-Nakhat, Khaled Abdel Wahed (2016), the impact of the application of the privatization program on the performance of companies: experiences of some other countries, Journal of Financial and Economic Research, first edition, Article No. (1) 1-27.

[18] Dahal, Riyadh and Al-Hajj, Hassan, On Privatization Methods, Economist - The Arab Planning Institute in Kuwait, 1998.

[19] Eter, Othman (2007), Privatization, University of Aleppo, Faculty of Economics, Postgraduate Diploma, Accounting Department, Accounting Theory.

[20] E.L.C. Sheshinski, (2003), Privatization and Its Benefits: Theory and Evidence, CESifo Economic Studies, Vol. 49, No. 3, Institute for Economic Research, https://doi.org/10.1093/cesifo/49.3.429.

[21] Al-Zwaini, Khadija Jumaa and Salloum, Hassan Abdel Karim (2009), the global financial crisis and the privatization of companies, the Seventh International Scientific Conference, Zarqa Private University

[22] Abdel Karim, Khaled Taha (2010), an economic vision on the subject of privatization, Diyala Journal, Issue 43, College of Administration and Economics.

[23] G. Cabeza, (2007), The Spanish Privatisation Process: implications on the performance of divested firms¨ International Review of Financial Analysis, vol.16, No 4, P: 390-409.

[24] Privatization of State-Owned Enterprises, CIPE (cipe-arabia.org).

[25] Karim, Ali Khudair (2010), Privatization and the Transformation Necessities of the Iraqi Economy, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 12, Issue 2, College of Administration and Economics.

[**26**] Haider, Khaled (2009), Analyzing the Reality of Privatization in the Iraqi Economy, Karbala University Scientific Journal, first issue, Humanity: pp. (92-106).

[**27**] S. P. Schoenberg, Government Privatization History, Examples, and Issues Commission on Government Forecasting and Accountability, 703 Stratton Office Building, 2006.

[**28**] Al-Nuwaihi (15 June, 2014) the role of universities in the advancement of scientific research and its impact on society - Arab Democratic Center, (democraticac.de).

[**29**] List of Iraq Universities - (wikipedia.org).

[**30**] Abdul Sahib (June 6, 2020) 3 levels of time to improve the reality of higher education in Iraq, (alsabaah.iq).

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.273
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022
العدد (15) سبتمبر 2022

[**31**] Al-Dahesh (June 6, 2018) Higher Education and Scientific Research in Iraq: Reality and Ambition (annabaa.org).
[**32**] Shaheen, Muhammad Ahmad (2005), Privatization of Education, Al-Quds Open University - Palestine
[**33**] Nawawra 2021, what does privatization of education mean - contents site (mhtwyat.com).
[**34**] Al-Akaili, Hassan Mandeel Hassan (2010), The Evening Study, Problems and Solutions, The Second Conference for Quality Assurance and Academic Accreditation - University of Kufa, (aligeali.blogspot.com).
[**35**] Abd Jassem, Abd al-Rasoul (2015), Privatization between implementation necessities and challenges, Al-Mansour Magazine, No. 23.
[**36**] Al-Rubaie (09-2021) Education problems in Iraq and their solutions (shafaq.com).
[**37**] Al-Zaki (April 4, 2009) Evening University Studies; A painful reality, (ankawa.com)**.**
[**38**] Ahmed (February 15, 2022) Voice of Iraq - Studies Center: Education trade increases the number of universities and private schools in Iraq, (sotaliraq.com)**.**
[**39**] Taqa, Muhammad, and Ajlan, Hussein (2000), The Philosophy of Private University Education in Iraq, Content and Dimensions, The Second Scientific Conference of Ahl al-Bayt University, No. 2, pp. 171-182 (abu.edu.iq)**.**
[**40**] Al-Hadithi (12 December 2021) - The reality and future of private education in Iraq, a reading in light of Mr. Muqtada Al-Sadr's call for its abolition, (ahewar.org)**.**
[**41**] Shodab (14 December 2021) what is the meaning of privatization in education and what are its types, advantages and disadvantages - the reference website, (almrj3.com)**.**
[**42**] Hadeer (June 13, 2022) what does privatization of education mean Pros and cons of privatization , (almrsal.com).